الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.19

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
18 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تافروف ..... (بلغاريا)

ثم: السيدة داغر (نائبة الرئيس) ..... (لبنان)

المحتويات

البند ٦٦ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية

(أ) حقوق الشعوب الأصلية

(ب) العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-52383 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

البند ٦٦ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية (A/67/994 و A/68/317)

(أ) حقوق الشعوب الأصلية

(ب) العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم

١ - **السيد أنايا** (المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية): قال عند تقديم تقريره المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية (A/68/317) إن الأنشطة التي يضطلع بها تقع ضمن المجالات الأربعة ذات الصلة، وهي الترويج للممارسات الجديدة، والإبلاغ عن الحالات القطرية، ودراسة حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، والدراسات المواضيعية. وقال إن التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرض لها الشعوب الأصلية قد ازداد، لكن عمل المقرر الخاص ينبغي أن يركز بشكل أكبر في المستقبل على مساعدة الشعوب الأصلية والدول في وضع مقترحات وبرامج عمل لتعزيز تلك الحقوق. وقال إن عمله كان يركز في السنوات الأخيرة على النتائج السلبية لأنشطة الصناعات الاستخراجية الجارية في مناطق الشعوب الأصلية أو في المناطق القريبة منها. ودعا الدول والقطاع الصناعي إلى إبداء قدر أكبر من المراعاة لحقوق الشعوب الأصلية. وقال إنه قد حدَّد، في تقريره النهائي المتعلق بالصناعات الاستخراجية المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/24/41)، الشروط الدنيا لكفالة أن تكون الأنشطة الاستخراجية مستدامة ومفيدة للشعوب الأصلية.

٢ - وأضاف أنه رغم إحراز بعض التقدم منذ اعتماد الأمم المتحدة للإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، لا يزال ينبغي بذل جهود كبيرة لكفالة أن تصبح أهدافه واقعاً يومياً للشعوب الأصلية. وقال إن التزام كثير من الدول والعناصر الفاعلة الأخرى بهذا الإعلان يتسم بالضعف نتيجةً لأوجه الغموض القائمة في مركزه ومحتواه، بما في ذلك التأكيدات الخاطئة بأنه غير ملزم وأنه يميز الشعوب الأصلية عن غيرها من السكان. واتخذت بعض الدول موقفا قائلا إن حق تقرير المصير الذي يؤكده الإعلان يختلف عن حق تقرير المصير بموجب القانون الدولي. وقد أدت هذه التأكيدات الخاطئة إلى تقويض توافق الآراء بشأن الإعلان ودوره بوصفه صكا لحقوق الإنسان والعدالة الإصلاحية. وقال السيد أنايا إنه يجب توعية الحكومات والمجتمع الدولي وعامة الجمهور بقيم حقوق الإنسان وبالشواغل التي يعبِّر عنها الإعلان والمعايير الواردة فيه. كما ينبغي أن تتذكر الدول أن الإعلان قد وُضع لتحسين حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في العالم، وأن تجدِّد التزامها بتلك الحقوق.

٣ - وقال إنه رغم التطورات الإيجابية التي حدثت في كثير من الأماكن، فإن القلق لا يزال يساوره لاستمرار النزاعات وانتهاكات حقوق الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. وأضاف أنه سيواصل، في الأشهر المتبقية من ولايته، الإسهام في إيجاد حلول عملية للمشاكل الملحة، وأنه يشارك في التفاؤل الذي يحفّز الشعوب الأصلية التي تجاهد من أجل الاعتراف بحقوقها على الصعيدين الدولي والوطني.

٤ - **السيدة دياز غراس** (المكسيك): أعربت عن شكرها للمقرر الخاص للتعاون الذي أبداه مع حكومتها والذي نتج عنه وضع بروتوكول خاص لتستخدمه المحاكم في القضايا التي تشمل الشعوب الأصلية. وقالت إنه يجب مواصلة هذه الجهود لكفالة تنفيذ الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، في سياق الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية وصياغة وثيقته الختامية على سبيل المثال. وينبغي أيضاً أن تواصل الدول والمنظمات تبادل

الممارسات الجيدة وكفالة امتثال التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية للمعايير الدولية.

٥ - **السيدة تراثينا سيكايرا** (غواتيمالا): قالت إنه ينبغي أن تيسِّر الدراسات التي أجراها المقرر الخاص بشأن مسألة الصناعات الاستخراجية والشعوب الأصلية إمكانية التوصل إلى اتفاق بين حكومتها وأصحاب الصناعات الاستخراجية والمجتمعات المعنية لدى الشعوب الأصلية، بما يسهم في تحقيق رفاه تلك المجتمعات. وطلبت الحصول على رأي المقرر الخاص بشأن اقتراح إعادة تسمية منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

٦ - **السيدة تشامبا** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): سألت المقرر الخاص عن طبيعة الثغرات التي حددها، أثناء ولايته، في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وعن سبل معالجتها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقالت إنها تود معرفة رأيه بشأن أفضل الطرق للإعداد للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية وسبل مراعاة الوثيقة الختامية للمؤتمر التحضيري العالمي للشعوب الأصلية الذي انعقد في ألتا، النرويج. وسألت عن التدابير الإضافية التي يرى أنه ينبغي اتخاذها لكفالة مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في عمل منظومة الأمم المتحدة.

٧ - **السيدة فيبس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنها تتفق مع المقرر الخاص على أن الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية هو الصك الرئيسي في الأمم المتحدة لحماية حقوق الشعوب الأصلية، ولكنها لا تؤيد جميع حججه القانونية في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في تقرير المصير. وقالت إن من الصحيح، رغم ذلك، أنه ما زال يتعين بذل جهود كبيرة لجعل الحقوق الواردة في الإعلان حقيقة واقعة. وبعد الإعراب عن تأييدها لوجوب تفادي الازدواج في العمل، سألت السيدة فيبس عن سبل تحسين التنسيق فيما بين هيئات الأمم المتحدة التي تتعامل مع قضايا الشعوب الأصلية.

٨ - **السيد أنايا** (المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية): قال في رده على ممثلة غواتيمالا إن التسمية المقبلة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية هي مسألة تبتُّ فيها تلك الهيئة بنفسها، لكن تعزيز ولايتها يُعتبر ذا أهمية أكبر. وقال في رده على المراقبة عن الاتحاد الأوروبي إن تنمية أحوال الشعوب الأصلية تشكل المجال الذي يحتاج لأكبر قدر من الاهتمام. فالشعوب الأصلية يجب أن تُستشار بشأن المشاريع الإنمائية المحتملة التي يجب ألا تقوم فقط لاعتبارات اقتصادية. وأكد فيما يتعلق بالتحضيرات للمؤتمر العالمي أنه رغم الصلة الجليَّة القائمة بين الوثيقة الختامية والمؤتمر، فإن تلك الوثيقة تشكل نصّا مرجعيا مهما في حد ذاتها. وقال إن مشاركة الشعوب الأصلية في عمل الأمم المتحدة أمر معقد نظراً للمركز المتميز الذي تحتله الشعوب الأصلية، وأضاف أنه يرحب بأي قواعد جديدة تنص على مشاركة تلك الشعوب على أساس ذلك المركز استنادا إلى السوابق ذات الصلة.

٩ - **السيدة باس** (مديرة شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قالت إن شعبتها تأمل في تقديم مساهمة إيجابية أثناء الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي. وتكلمت باسم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنسق العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، فذكرت أن أنشطة الصندوق الاستئماني للعقد الدولي الثاني تُعَدُّ ضرورية لتنفيذ ولاية المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وقالت إنه وفقاً لتقييم مستقل أُجري مؤخرا، كان لبرنامج المِنح الصغيرة التابع للصندوق، الذي يدعم مبادرات الشعوب الأصلية، عظيم الأثر على الصعيد المحلي. وكان ذلك الأثر كبيراً رغم الأموال المحدودة المتاحة وفترة التنفيذ القصيرة لكل مشروع

من المشاريع. وقد ساعد البرنامج، فوق كل شيء، في زيادة الوعي بحقوق الشعوب الأصلية وفي تعزيز منظمات الشعوب الأصلية.

١٠ - ومضت السيدة باس تقول إن اجتماع فريق الخبراء التابع للمنتدى الدائم، الذي انعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قد ركز على شباب الشعوب الأصلية، الذين يبلغ عددهم حوالي ٦٧ مليون نسمة عبر أنحاء العالم. ويعاني هؤلاء الشباب من أوجه الحرمان في مجالات التعليم والرعاية الصحية والعمالة والدخل، كما أنهم مستبعدون من اتخاذ القرارات على مستوى المجتمعات المحلية وعلى الصعيدين الوطني والدولي. وكان الأشخاص ذوو الإعاقة في أوساط الشعوب الأصلية قد أعربوا أثناء الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالإعاقة والتنمية، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عن قلقهم إزاء التمييز الذي يتعرضون له من جهتين، أولا بسبب إعاقتهم وثانيا بسبب هويتهم. وأشارت السيدة باس إلى أن المنتدى الدائم ظل يولي اهتماما خاصا، منذ دورته الأولى، لنساء الشعوب الأصلية اللواتي كثيراً ما يواجهن تمييزاً ثلاثي الأبعاد بسبب الهوية ونوع الجنس والوضع الاقتصادي، سواء داخل مجتمعات الشعوب الأصلية أو في المجتمع ككل. وللمرأة صوت مسموع في حركة حقوق الشعوب الأصلية التي تعمل على تعزيز ظروف تحقيق المساواة مع الحفاظ على ثقافات وقيم الشعوب الأصلية ونقلها. وكان أحد النجاحات الرئيسية التي تحققت أثناء الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة اعتماد القرار ٤/٥٦ الذي يعترف بإسهام نساء الشعوب الأصلية ومعارفهن التقليدية في تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

١١ - وتابعت السيدة باس قائلة إن جلسة تحاور قد عُقدت في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٣، في مقر الأمم المتحدة، بمناسبة اليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم، وتم فيها تسليط الضوء على أهمية إنشاء تحالفات استنادا إلى قيم التفاهم المتبادل والاحترام والتعاون. وقالت إن من الضروري أن تتصدى الدول الأعضاء للتحديات التي تواجه الشعوب الأصلية من حيث الوفاء بالمعاهدات والاتفاقات والترتيبات البناءة بوصفها عناصر أساسية في تعزيز السلام والأمن والكرامة بشكل مستدام.

١٢ - وقالت إن المؤتمر العالمي الأول المعني بالشعوب الأصلية، المقرر عقده في ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، سوف يتيح فرصة لتعزيز المبادئ الواردة في الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقد شرعت الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم في تعبئة طاقاتها من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية، كالمؤتمر التحضيري العالمي للشعوب الأصلية الذي انعقد في ألتا، النرويج، في حزيران/يونيه ٢٠١٣، والذي قُدمت وثيقته الختامية إلى الأمين العام بوصفها أحد المدخلات للمؤتمر العالمي. ويتزامن عقد المؤتمر العالمي مع العملية الجارية لتحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أشار ممثلو الشعوب الأصلية في الدورة الثانية عشرة للمنتدى الدائم المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٣، وأثناء المشاورات المتعلقة بعملية مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، إلى أن الطريق ما زال طويلا أمامهم لإعمال حقوقهم.

١٣ - وأردفت السيدة باس قائلة إن تقرير الأمين العام (A/67/273) أجرى تقييما للتقدم المحرز أثناء العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، وأشار إلى النية في المساهمة في الجهود الجارية لتحديد خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع وضع الشعوب الأصلية في الحسبان. وبالرغم من ازدياد التأثير السياسي للشعوب الأصلية، فإن كثيرا منها غير قادر على المشاركة على قدم المساواة في العمليات الإنمائية أو في الحصول على حصته كاملة من فوائد التنمية. وقالت إن تمثيل الشعوب الأصلية نادراً ما يكون تمثيلاً مناسباً في العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها بشكل مباشر على الصعيد الوطني. ورأت أن المجتمع الدولي يتحمل

المسؤولية عن تهيئة بيئة تستطيع فيها الشعوب الأصلية تحديد الأولويات الخاصة بها في مجال التنمية مع الحفاظ على ثقافتها وهويتها. وأضافت أنه يجب أن تُقِيم الدول ومنظومة الأمم المتحدة شراكة حقيقية مع الشعوب الأصلية. وسوف يحدد المؤتمر العالمي الخطة السياساتية العالمية المقبلة المتعلقة بالشعوب الأصلية، التي قدَّم الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية إطاراً معيارياً لها.

١٤ - **السيد زيغلوف** (الاتحاد الروسي): قال إن النهج البناء الذي اتبعه المقرر الخاص وحواره المفتوح مع جميع أصحاب المصلحة أدَّيا إلى إحراز تقدم حقيقي في تحسين الأوضاع المعيشية للشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. لكنه أضاف أن تقييم المقرر الخاص للحالة في الاتحاد الروسي بعد الزيارة الرسمية التي قام بها في عام ٢٠٠٩ لا يعكس الواقع على الأرض. وأوضح السيد زيغلوف أن الشعوب الأصلية في بلده لا تُعامَل بنفس الطريقة التي تعامَل بها في الدول ذات الماضي الاستعماري. وقد نشأت علاقات إيجابية في الاتحاد الروسي بين قطاع الأعمال التجارية والشعوب الأصلية بناءً على مشاورات مباشرة وبدعم من الحكومة. وقال إنه ينبغي للمقرر الخاص إيلاء الاهتمام لمسألة المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومن ناحية أخرى، فإن إعلان الأمم المتحدة ليس صكا ملزما بموجب القانون الدولي. وذكر أن وفده يرحب بالتنسيق الناجح بين آليات الأمم المتحدة الثلاث بغية تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. ونظرا لأهمية المؤتمر العالمي، رأى أنه يجب إيلاء العناية للاستعدادات للمؤتمر ولصياغة وثيقته الختامية سعياً إلى كفالة نجاحه.

١٥ - **السيد ريتامال روبيو** (شيلي): أعرب عن شكره للمقرر الخاص لتوصياته المفيدة بشأن المشاورة المتعلقة بمؤسسات الشعوب الأصلية التي استهلتها حكومته في عام ٢٠١١. وقال إن شيلي قد شرعت في الإعداد للمؤتمر العالمي، الذي ستكون مشاركةُ ممثلي الشعوب الأصلية فيه، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة من الشعوب الأصلية، مشاركة ضرورية. والتزاماً بالإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ظلت حكومته تساعد الأفراد في مجتمعات الشعوب الأصلية في شيلي على التعلم أو تحسين معارفهم بلغات الشعوب الأصلية، مع إحراز نتائج إيجابية.

١٦ - **السيدة فيبس** (الولايات المتحدة الأمريكية): سألت مديرةَ شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي عن رأيها بشأن سبل تحسين التنسيق فيما بين هيئات الأمم المتحدة التي تتعامل مع قضايا الشعوب الأصلية والاقتراح بإعادة تسمية المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وقالت إن حكومتها تتطلع إلى عقد مؤتمر عالمي ناجح بمشاركة ممثلي الشعوب الأصلية مشاركةً ملائمة.

١٧ - **السيدة باس** (مديرة شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قالت في ردها على ممثلة الولايات المتحدة إن فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية سوف يجتمع في نيويورك يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وسيقدم تقريرا يتضمن معلومات أساسية لينظر فيها المؤتمر العالمي. وقالت إنها لا تستطيع التعليق على إعادة التسمية المقترحة للمنتدى الدائم ولكنها تؤكد لمندوبة الولايات المتحدة أن الشعبة ستقوم بتحليل الآثار المترتبة على تغيير اسم المنتدى لو طُلب منها ذلك.

١٨ - **السيد أنايا** (المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية): قال في رده على ممثل الاتحاد الروسي إنه بالرغم من أن الشعوب الأصلية في الاتحاد الروسي لم تتعرض لنفس التجربة الاستعمارية التي تعرضت لها شعوب أخرى في أماكن أخرى، فإنها مع ذلك تعاني التهميش وتواجه المشاكل الناجمة عن وضعها كأقلية. وقال إن المعايير الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية تنطبق بالقدر نفسه على الاتحاد الروسي.

وأضاف أنه رغم كون إعلان الأمم المتحدة، بالمعنى الدقيق للكلمة، غير ملزم قانونا، فإن بعض الدول تعمل على إضعافه عند وصفه بأنه إعلان ''تطلعي فحسب''. وفي الواقع أن الإعلان يعكس المبادئ الواردة في الصكوك المعترف بها عالمياً، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والصكوك الملزمة قانونا كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وللإعلان صلاحية خاصة به، وإذا كان ''تطلعيا''، فينبغي للدول أن تتطلع إلى تنفيذه. وقال إنه يتطلع لرؤية نتائج عملية التشاور الجارية في شيلي، التي ستترتب عليها آثار دولية ووطنية على السواء.

١٩ - **السيدة يونغ** (بليز): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية وأعربت عن شكرها للمقرر الخاص للعمل الدؤوب الذي قام به لتعزيز الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية والتزامه بتعزيز حقوق الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. وأضافت أن المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية يكفل تسليط الضوء، في الساحة العالمية، على قضايا الشعوب الأصلية ويتيح التفاعل المستمر بين الشعوب الأصلية والمجتمع الدولي. وقالت إن بلدان الجماعة الكاريبية تتطلع إلى توافر نتائج العملية الاستعراضية للمنتدى وتقييم أساليب عمله. ورأت السيدة يونغ أنه ينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تواصل التنسيق فيما بين الهيئات المعنية لتحديد القضايا الجامعة، والحد من الازدواج في العمل، وترشيد التوصيات. فمن شأن ذلك أن يقطع شوطاً بعيداً نحو تعميم مراعاة وجهات نظر الشعوب الأصلية بقدر أكبر من الفعالية.

٢٠ - وأفادت بأن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية قد وضعت، في إطار جهودها الرامية إلى تنفيذ الإعلان، قوانين وسياسات وطنية وإقليمية بشأن حماية حقوق الشعوب الأصلية ونشرها. لكن الجماعة اعترفت بضرورة توافر الإرادة السياسية لترجمة الأهداف الواردة في الإعلان إلى واقع يومي.

٢١ - ومضت تقول إن الشعوب الأصلية تمثل نسبة ثلث أفقر السكان وأكثرهم تهميشا في العالم؛ وأن حالة نساء وفتيات الشعوب الأصلية هي أكثر حدة بعد. ورأت أنه يتعين، عند تقييم أوجه الضعف في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، معالجة الفجوة التاريخية والهيكلية التي تعاني منها الشعوب الأصلية والقضايا التي تؤثر فيها. وقالت إن بلدان الجماعة الكاريبية ملتزمة بضمان الحقوق والحريات الأساسية للشعوب الأصلية وفقا لدساتيرها. وهي تتطلع إلى عقد المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، الذي سيتيح فرصة للدول من أجل العمل مع الشعوب الأصلية في العالم لكفالة مشاركتها المستمرة والمباشرة في عمليات الأمم المتحدة، والقيام في الوقت نفسه بإدماج حقوقها على الصعيدين الوطني والمحلي.

٢٢ - واختتمت قائلة إن بلدان الجماعة الكاريبية تدعو إلى توفير تمويل إضافي وتقديم تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية، بهدف إتاحة الفرصة للشعوب الأصلية للمشاركة في دورات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وفي هيئة الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية ومجلس حقوق الإنسان. وينبغي تقديم المساهمات أيضاً إلى الصندوق الاستئماني للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم من أجل تعزيز أهدافه ودعمها وتنفيذها. ورغم أن الصندوق قدم مِنحاً لأكثر من ١٢٥ مشروعا، فإن معظم المقترحات التي تلقاها لغرض التمويل قد رُفضت بالنظر إلى موارده المحدودة.

٢٣ - **السيد فريلاس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي الجبل الأسود وجمهورية مقدونيا

اليوغوسلافية سابقاً وصربيا؛ وبلدَي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب وهما ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن قضايا الشعوب الأصلية هي من الأولويات في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي وخطة عمله المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي قد دعا مؤخرا إلى تقديم اقتراحات لمكافحة التمييز ضد الشعوب الأصلية من خلال الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان. وشجع جميع الدول على بذل المزيد من الجهود لتنفيذ الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، على نحو يعزز توافق الآراء الدولي بشأن ذلك الصك. وأفاد بأنه لا يزال يجري تعميم مراعاة حقوق الشعوب الأصلية في مجال التعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي، حيث تتلقى منظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع قضايا الشعوب الأصلية دعما مباشرا في إطار هذا التعاون، ويتلقى موفدو الشعوب الأصلية إلى اجتماعات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية دعما ماليا. وقال إن الاتحاد الأوروبي شرع في استعراض سياسته المتعلقة بالإعلان وتطويرها استعداداً للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية.

٢٤ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤيد آليات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بقضايا الشعوب الأصلية. وأعرب عن شكره للمقرر الخاص على تقريره النهائي المقدم إلى الجمعية العامة، والتزامه الثابت بتحسين حالة الشعوب الأصلية، وجهوده الرامية إلى كفالة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، والعمل من أجل زيادة الوعي بالإعلان وتعزيز فرص تنفيذه.

٢٥ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يشارك في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي، ويؤكد من جديد دعوته لمشاركة الشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع الدولي فيه مشاركة كاملة وفعالة. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالعمليات التحضيرية التي تُجريها الشعوب الأصلية للمؤتمر، بما في ذلك المؤتمر التحضيري العالمي للشعوب الأصلية، ويحيط علما بتوصية مجلس حقوق الإنسان الواردة في قراره ١٠/٢٤ المتعلق بحقوق الإنسان والشعوب الأصلية، بأن تُراعى المواضيع الأربعة المحددة في وثيقة ألتا الختامية لدى النظر في المواضيع المحددة للموائد المستديرة وحلقات النقاش الحوارية للمؤتمر العالمي. وقال إن على المؤتمر اعتماد وثيقة ختامية موجزة، عملية المنحى، لتوفير إطار للعمل في المستقبل داخل منظومة الأمم المتحدة، وترجمة الالتزام الدولي بمسألة حماية حقوق الشعوب الأصلية في شكل تغييرات قائمة على أرض الواقع.

٢٦ - واختتم السيد فريلاس قائلا إن الاتحاد الأوروبي يشير إلى أهمية قضايا الشعوب الأصلية وإشراك تلك الشعوب في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير أثناء العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، لا تزال هنالك فجوة واسعة بين الإعلان وتطبيقه على أرض الواقع. ورأى أنه ينبغي أن تستخدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الآليات القائمة لكفالة إنجاز الأهداف التي لم تتحقق في العقد الثاني في غضون فترة زمنية معقولة.

٢٧ - **السيدة مورش سميث** (النرويج): تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي فقالت إن دعم حقوق الشعوب الأصلية يشكل جزءا لا يتجزأ من الجهود المبذولة لتعزيز إقامة مجتمعات حرة ديمقراطية على أساس سيادة القانون والمساواة. وأضافت أن بلدان الشمال الأوروبي ترحب بالعمل الذي تضطلع به آليات الأمم المتحدة الثلاث لحماية تلك الحقوق وتعزيزها، ولكنها تحث تلك الآليات على إيجاد أوجه تآزر فيما بينها وتجنب الازدواج في العمل. وأعربت عن شكرها للمقرر الخاص لالتزامه الشخصي وإسهاماته القيِّمة في هذه المسألة، ولا سيما تركيزه على تعزيز الممارسات الجيدة وتبادلها، ودعمه للجهود التشريعية المبذولة

على الصعيد الوطني. وقالت إن تقريره الأخير (A/68/317) يتضمن قائمة مثيرة للإعجاب بالتقارير المواضيعية والقطرية والرسائل المقدمة أثناء ولايته. وتابعت بالقول إنه على مر السنوات، صدر عن الآليات الثلاث عدد كبير من الدراسات والتقارير الهامة، وينبغي تنفيذ التوصيات التي قدمتها تلك الآليات إلى الدول وأصحاب المصلحة الآخرين لما فيه منفعة الجميع. وأفادت السيدة مورش بأن بلدان الشمال الأوروبي تتابع باهتمام كبير تقارير المقرر الخاص السنوية بشأن الصناعات الاستخراجية والشعوب الأصلية، وتحيط علماً بتوصياته المهمة في ذلك الصدد.

٢٨ - وأضافت أن بلدان الشمال الأوروبي ترحب بالعملية التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، ولا سيما بالمساهمة التي تقدمها الشعوب الأصلية نفسُها. وقالت إن المؤتمر يتيح فرصة لتوجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى حقوق الشعوب الأصلية وتوليد الإرادة السياسية اللازمة بشأنها، وأشارت إلى أن بلدان الشمال الأوروبي تأمل في أن يتمخض المؤتمر عن وثيقة ختامية طموحة تترجم الالتزام الدولي إلى عمل موضوعي. وقالت إن المرحلة الأولى من العملية التحضيرية قد استفادت من كفاءة وخبرة ممثل للشعوب الأصلية هو السيد هنريكسون، من البرلمان الصامي النرويجي، وممثل حكومي هو السفير دي ألبا من المكسيك. وكان ذلك النهج الابتكاري قيِّما وينبغي الاستمرار فيه. وقالت إن نجاح المؤتمر العالمي يعتمد على المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في كل مرحلة من مراحله، بما يشمل وضع الوثيقة الختامية. وأضافت أن بلدان الشمال الأوروبي ترحب بالتالي بالمساهمة النشطة للشعوب الأصلية في العملية التحضيرية وتقترح أن تمنح الأممُ المتحدة صفة رسمية لوثيقة ألتا الختامية.

٢٩ - ورأت السيدة مورش أنه ينبغي أن تشترك الدول والشعوب الأصلية في عمليتي التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بغية تحسين حالة الشعوب الأصلية في العالم. وقالت إن بلدان الشمال الأوروبي ملتزمة بتحسين حياة الشعوب الأصلية وتعزيز حقوقها من خلال الترويج لتنفيذ الإعلان ودعم ولايات وآليات الأمم المتحدة المعنية بتعزيز تلك الحقوق وحمايتها.

٣٠ - واستطردت قائلة إنه ينبغي اتخاذ التدابير الدائمة الملائمة لتمكين ممثلي الشعوب الأصلية من المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة. وقالت إن بلدان الشمال الأوروبي تعرب عن تقديرها للإشارات الواردة إلى تلك المسألة في تقرير الأمين العام (A/67/273)، وهي ملتزمة بتحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة في هذا الشأن. وتحيط بلدان الشمال الأوروبي علما بالتوصية التي قدمتها الشعوب الأصلية في وثيقة ألتا الختامية والتي أشارت إلى مسألة مركز المراقب. وقالت السيدة مورش إن بلدان الشمال الأوروبي تُعَدُّ من أنشط المانحين إلى صناديق الأمم المتحدة ومن أبرز الجهات وراء إقامة الشراكات لمصلحة الشعوب الأصلية، وهي تشجع الدول الأعضاء الأخرى على زيادة دعمها المالي للمبادرات الرامية إلى تحسين حالة الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، وإتاحة المجال لممثلي الشعوب الأصلية للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة التي تؤثر في تلك الشعوب، بما فيها المؤتمر العالمي وعمليته التحضيرية.

٣١ - **السيد كاباكتولان** (الفلبين): قال إن حكومته تولي أهمية عليا لحماية حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وقال إن دستور الفلبين يتضمن أحكاما محددة تتعلق بالشعوب الأصلية، وقد سنَّت الحكومة في عام ١٩٩٧ القانون المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية الذي يعترف بحقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير وفي أراضي أسلافها، وبانطباق القوانين العرفية التي تحكم حقوق الملكية والتنمية. ورأى أنه يجب الحصول على الموافقة الحرة المسبقة عن علم للشعوب الأصلية في أي مشروع إنمائي يؤثر فيها. وأوضح

أن اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية، التابعة للحكومة، قد وضعت سياسات وخططاً وبرامج ونفذتها، ونشرت مؤخرا مبادئ توجيهية جديدة بشأن ممارسة الموافقة الحرة المسبقة عن علم. وقال إن سياسة الدولة تقوم على عدم السماح بأي مشروع يؤثر في أراضي الأسلاف أو بتجديده دون موافقة المجتمعات المحلية ذات الثقافات الأصلية.

٣٢ - وقال إن حكومته تدعم بنشاط جميع المبادرات الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها، وتُعَدُّ من بين الحكومات القليلة التي أسهمت في صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية. وأضاف أن ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة كان الميسِّر للإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقال إن وفد بلده يأمل في أن تكون الوثيقة الختامية التي سيعتمدها المؤتمر العالمي موجزة، وأن تكمِّل الأطر المعيارية القائمة بشأن حماية حقوق الشعوب الأصلية. وأضاف أن وفد بلده يرحب بالتحضيرات الجارية للمؤتمر العالمي، بما في ذلك المؤتمر التحضيري العالمي للشعوب الأصلية الذي انعقد في ألتا، النرويج، والذي وفرت وثيقته الختامية صورة عامة عن الشواغل الملحة ضمن السياق التاريخي والحالي للشعوب الأصلية في العالم.

٣٣ - **السيدة فيبس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومتها ملتزمة بدعم الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية عن طريق فرادى الوكالات الحكومية التي تعمل مع زعماء قبائل سكان أمريكا الأصليين. وقد اتخذت الحكومة تدابير قانونية وسياسية لتعزيز علاقتها مع هيئات الحكم القبلية، وكفالة التنمية الاقتصادية المستدامة وخدمات الرعاية الصحية، والسلامة العامة، والتعليم، وحماية أراضي سكان أمريكا الأصليين، وحماية البيئة واحترام ثقافات الشعوب الأصلية. ورأت أن مؤتمر الشعوب القبلية، المقرر عقده في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، سيتيح الفرصة لمواصلة الشراكة القائمة بين الحكومة الاتحادية وهيئات الحكم القبلية بهدف تحسين حالة الشعوب الأصلية. وسيتيح المجلس المعني بشؤون سكان أمريكا الأصليين المنشأ حديثاً والتابع للبيت الأبيض المزيد من الفرص للتشاور. وسوف يجتمع المجلس ثلاث مرات في السنة وسيركز على اقتصادات الشعوب القبلية، وعلى مجالات الصحة والتغذية والتعليم وتعزيز السلامة في المجتمعات القبلية، وحماية الموارد الطبيعية والبيئة، بما في ذلك تغير المناخ.

٣٤ - ومضت السيدة فيبس تقول إنه ينبغي أن يتيح المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية تفاعلا مفيدا وفعالا مع ممثلي الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة، على نحو ما تم في الولايات المتحدة. وقالت إن وفد بلدها سيعمل من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الآليات الملائمة التي تتيح لممثلي هيئات الحكم القبلية المعترف بها المشاركة في المؤتمر العالمي. وقالت إن العلاقة الرسمية بين الشعوب الأصلية والحكومتين الاتحاديتين لكندا والولايات المتحدة لربما هي علاقة فريدة. ورأت أن تعبيري ''المنظمة غير الحكومية'' و ''منظمة المجتمع المدني'' لا يصفان بدقة ممثلي الشعوب الأصلية المعترف بهم في الولايات المتحدة. وقالت إن حكومتها تتطلع إلى تنقيح اللغة التي ستُستخدم في المؤتمر العالمي لإتاحة مشاركة ممثلين منتخَبين وتقليديين من أمريكا الشمالية.

٣٥ - **السيدة سومي** (اليابان): قالت إن حكومتها تواصل جهودها لتعزيز حقوق شعب الأينو الأصلي في هوكايدو وشمال اليابان، من خلال المجلس المعني بتعزيز السياسات المتعلقة بشعب الأينو المنشأ في عام ٢٠٠٩. وقد وافقت الحكومة، في تموز/يوليه ٢٠١٢، على الخطة الرئيسية لإقامة ''الحيز الرمزي للانسجام الإثني'' المقرر اكتماله في عام ٢٠٢٠، والذي سيكون مركزا وطنيا لتعزيز الاحترام إزاء شعب الأينو ونقل ثقافته إلى الجيل التالي. وأُجريت بحوث أيضا بشأن شعب الأينو الذي يعيش خارج منطقة هوكايدو، فكشفت وجود فجوات في الدخل والتعليم بين

ذلك الشعب وسائر المواطنين اليابانيين. وقالت إن حكومتها شرعت في اتخاذ تدابير لمعالجة المشكلة، بما في ذلك تنقيح الكتب المدرسية، وتنفيذ حملة لزيادة الوعي، واتخاذ مبادرة لإحياء لغة الأينو التي كانت تنحو إلى الاندثار. وأضافت أن حكومتها ستواصل العمل على نحو وثيق مع شعب الأينو لإيجاد مجتمع قائم على احترام التنوع. وهي ملتزمة أيضا بمعالجة القضايا التي تواجه الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

٣٦ - **السيد باك** (أستراليا): قال إن الشعوب الأصلية الأسترالية تستحق مستقبلا أفضل على صعيد التعليم والعمل والتمكين، سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي أو المعيشي. وقد حدد رئيس الوزراء الأسترالي تلك القضايا باعتبارها تشكل أولوية، وتولّى المسؤولية عن السياسات والبرامج المتعلقة بالشعوب الأصلية، وعيَّن وزيرا لشؤون الشعوب الأصلية بهدف وضع قضايا تلك الشعوب في صميم عملية اتخاذ القرارات. وتعتزم الحكومة زيادة مشاركة الشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم، وكفالة أن تؤدي السياسات والبرامج المتعلقة بالشعوب الأصلية إلى نتائج أفضل. وسعياً إلى إتاحة المعلومات لعملية تنفيذ السياسات، يعمل رئيس الوزراء على إنشاء مجلس استشاري يُعنى بشؤون الشعوب الأصلية ويتكون من مواطنين أستراليين ينتمون إلى الشعوب الأصلية وغير الشعوب الأصلية من ذوي الخبرات في القطاع العام وقطاع الأعمال التجارية، ولهم إلمام كبير بثقافة الشعوب الأصلية.

٣٧ - وأضاف أن الحكومة تأمل في صياغة تعديل دستوري في غضون السنة التالية للاعتراف بمساهمة الشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس ومركزهم، باعتبارهم الأستراليين الأوائل، على أن يخضع التعديل بعد ذلك للاستفتاء. وقال إن حكومته تدرك أن الطريق لا يزال طويلا أمامها لمعالجة أوجه الحرمان التي تواجهها الشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس، ولكنها ملتزمة بالعمل مع الشعوب الأصلية في أستراليا لإحداث تغييرات حقيقية وإيجابية في حياتها. وقال إن حكومته ترحب بالتقدم الدولي الذي أحرز في تعزيز حقوق الشعوب الأصلية، وتؤيد عقد المؤتمر العالمي.

٣٨ - **السيدة كالسيناري فان دير فيلدي** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن الشعوب الأصلية تعاني من نتائج الظلم الذي تعرضت له على مر التاريخ. ورغم أنها لا تمثل سوى نسبة ٥ في المائة من السكان في العالم، فإن التمييز والاستبعاد المستمرين إزاءها يجعلانها تمثل نسبة ١٥ في المائة من الفقراء في العالم. وقالت إن حكومتها قد سنَّت تشريعات رائدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وحرياتها، وأن دستور فنزويلا قد وضع الأسس القانونية والمبدئية لإقامة مجتمع ديمقراطي ومتعدد الإثنيات والثقافات. وأضافت أن حقوق المجتمعات الأصلية تشمل الحق في استخدام لغتها للأغراض الرسمية، والحق في أن تُستشار في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة على أراضيها، والحقوق في الهوية الإثنية، والتعليم، والصحة، والملكية الفكرية، والتمثيل السياسي. وتتحمل مجتمعات الشعوب الأصلية واجب حماية السلامة الإقليمية، ولكن يمكنها تطبيق نُظم العدالة الخاصة بها طالما أنها تتفق مع الدستور والقانون. وقد أُنشئ عدد من الهيئات المتخصصة لتقرير السياسات، بما فيها وزارة شؤون السلطة الشعبية للشعوب الأصلية، ووُضعت مجموعة من الخطط والبرامج الاجتماعية المصممة لتحسين حالة الشعوب الأصلية.

٣٩ - وأفادت السيدة فان دير فيلدي بأن فنزويلا قد استضافت، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ممثلين عن الشعوب الأصلية من ١٢ بلدا من أعضاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة إليها في إطار مناسبة

أُقيمت للإعلان عن مبادرة "*Mercosur Indígena*" التي تتمثل أهدافها في حماية تنوع أراضي الشعوب الأصلية، وتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية، وضمان حقوقها الاجتماعية والبيئية والثقافية والاقتصادية والإنتاجية والمؤسسية. وأضافت أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تقوم على القضاء التام على التمييز ومراعاة أولويات وآراء الشعوب الأصلية والتنوع الثقافي لأمم ومناطق ومجتمعات الشعوب الأصلية. ومن شأن التعاون الدولي في تنمية الشعوب الأصلية، وتعزيز مشاركتها وإدماجها في كل جانب من جوانب المجتمع، واحترام معارفها العلمية التقليدية، وأراضيها ومواردها الطبيعية وبيئتها، أن يخطو خطوات أساسية نحو تسوية ديون الدول التاريخية والبيئية والمعنوية والاجتماعية المستحقة للشعوب الأصلية في العالم.

٤٠ - **السيد ليانغ هنغ** (الصين): قال إن الكثير من الشعوب الأصلية لا يزال يعاني من التهميش ومن عدم احترام حقوقه المشروعة كاملةً، ويُعزى ذلك لأسباب تاريخية وموضوعية. وأضاف أن من واجب المجتمع الدولي كفالة حصول الشعوب الأصلية على نصيبها من ثمار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واحترام حقوقها الأساسية، والحفاظ على بيئتها الطبيعية وثقافاتها التقليدية الضرورية لبقائها. ورأى أن المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية سيتيح الفرصة لتعبئة الإرادة السياسية والنهوض بقضية الشعوب الأصلية. وأضاف أنه ينبغي أن تتوفر الفرصة للمنظمات التي تمثل الشعوب الأصلية لكي تشارك في المؤتمر وفقا للقرارات ذات الصلة والنظام الداخلي للجمعية العامة.

٤١ - ومضى يقول إنه ينبغي أن ينتهز المجتمع الدولي الفرصة التي تتيحها نقطة البدء بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتيسير التنفيذ الكامل للإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وينبغي أن تراعى بشكل كامل حقوق ورؤى واحتياجات الشعوب الأصلية عند صياغة تلك الخطة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنمية المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعات الشعوب الأصلية، لأنهم يعانون تمييزا أكبر بعد، مع التركيز على تخفيف حدة الفقر، والتمكين الاقتصادي، واتخاذ التدابير للقضاء على تهميشهم الاجتماعي. وقال إنه بالرغم من عدم وجود شعوب أصلية في الصين، فإن حكومته تدعم حماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحرياتها في جميع أنحاء العالم.

٤٢ - **السيدة أليدا واتانابي باتريوتا** (البرازيل): أعربت عن شكرها للمقرر الخاص للعمل الذي أنجزه، ولا سيما زيارته إلى البرازيل في عام ٢٠١٢. وقالت إن تفانيه والتزامه قد عززا عزم حكومتها على الاشتراك في تقديم القرار المتعلق بتمديد ولاية المقرر الخاص لفترة ثلاث سنوات أخرى.

٤٣ - وأضافت أن الشعوب الأصلية كانت ممثَّلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) نظراً إلى إسهامها في زيادة الاتساق بين الأهداف المرجوة من النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية. وأتاحت مشاركة تلك الشعوب في هذا الاجتماع الهام للأمم المتحدة فرصة لها لإبداء رأيها في الاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية للتنمية المستدامة.

٤٤ - وأفادت السيدة واتانابي باتريوتا بأن حكومتها قد سنَّت في عام ٢٠١٢ سياسة وطنية بشأن الإدارة الإقليمية والبيئية لأراضي الشعوب الأصلية، سعياً إلى إصلاح أراضي تلك الشعوب ومواردها الطبيعية، وصونها واستغلالها بطريقة مستدامة. ودأبت الحكومة على إجراء مشاورات منتظمة مع الشعوب الأصلية بشأن المشاريع التي قد تؤثر في أراضيها أو في طريقة عيشها أو مواردها، وجعلت من ترسيخ آليات التشاور على الصعيد القانوني إحدى أولوياتها. وكثَّفت

الحكومة من العمل على التشريعات المتعلقة بالحق في التشاور المسبق وفقا لتوصيات اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، وهي عازمة على زيادة تمثيل الشعوب الأصلية في وضع السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف.

٤٥ - وقالت إن تقرير الأمين العام (A/67/273) ومشروع النص الذي سيقوم رئيس الجمعية العامة بإعداده ينبغي أن يوجِّها الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية. وأفادت بأن حكومتها تؤيد تأييدا تاما مشاركة الشعوب الأصلية الشاملة في العملية التحضيرية. وقالت إنه ينبغي، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩٦/٦٦، أن توضع في الاعتبار آراء وشواغل الشعوب الأصلية في العالم مع مراعاة الاحترام التام لسيادة الدول الأعضاء.

٤٦ - **السيد ماكلي** (نيوزيلندا): قال إن الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية قد وفر الأساس للحوار الجاري بين الشعوب الأصلية وحكومة نيوزيلندا. وأضاف أن الحكومة لا تزال ملتزمة بالشراكة مع شعب الماوري وفقاً لمعاهدة وايتانغي لعام ١٨٤٠، وهي تعمل على تسوية المظالم التي تعاني منها الشعوب الأصلية رغم وجود المعاهدة؛ وأشار إلى الزخم القوي المتاح لتسوية المطالبات المتصلة بالمعاهدة. وأفاد بأنه يجري حالياً استعراض المسائل الدستورية على نطاق البلد، بما في ذلك دور المعاهدة في المستقبل. وبعد الإشارة إلى توافر منهاج دراسي وطني بصيغتين مختلفتين، بوجود صيغة لكل لغة، قال إن الحكومة تود أن يُتاح لجميع النيوزيلنديين التعليم العالي الجودة باللغة الماورية. وهي تعمل على معالجة الوضع الحالي الذي يشهد انتماء عدد مفرط من أفراد شعب الماوري إلى أكثر الفئات ضعفا في نيوزيلندا، وأضاف أن الحكومة ملتزمة بدعم حقوق الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم.

٤٧ - ووجه السيد ماكلي شكره إلى المقرر الخاص لجهوده المستمرة من أجل تعزيز الإعلان، لكنه أعرب عن قلقه لأن بعض الدول الأعضاء لم تتعاون مع المقرر الخاص. ورأى أن المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية سيتيح الفرصة لتبادل الرؤى وأفضل الممارسات المتعلقة بإعمال حقوق الشعوب الأصلية. وقال إن حكومته سعت إلى كفالة مشاركة الشعوب الأصلية في جميع مراحل العملية ودعت الأمين العام إلى تعميم وثيقة ألتا الختامية باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة.

٤٨ - **السيدة مورغان** (المكسيك): قالت إنه بالرغم من التزام الدول بالإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، فإن الملايين من أفراد هذه الشعوب يفتقرون إلى الضرورات الحياتية الأساسية ولا يزالون عرضة للتهميش في بلدانهم. وأضافت أن حكومتها عازمة على إزالة الحواجز الهيكلية التي تؤدي إلى استبعادهم. ومن أجل تحسين إمكانية لجوء الشعوب الأصلية إلى القضاء، اعتُمد بروتوكول خاص لتستخدمه المحاكم في معالجة القضايا التي تشمل أفرادا من الشعوب الأصلية، ووُضع برنامج خاص للإفراج عن السجناء من أفراد الشعوب الأصلية، وتجري أيضاً مراعاة الجوانب الثقافية واللغوية عند إجراء هذه المحاكمات. ونظرا إلى أن نساء الشعوب الأصلية لا يزلن يواجهن التهميش، فقد أعطت حكومتُها الأولوية لكفالة إمكانية لجوئهن إلى القضاء وحصولهن على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والتعليم الثنائي الثقافة، والقضاء على العنف العائلي. وأنشأت الحكومة مجموعة من البيوت التي تديرها نساء الشعوب الأصلية لمنع العنف والقضاء عليه.

٤٩ - ومضت تقول إن وفد بلدها قدم، إلى جانب وفود إكوادور وبوليفيا والسلفادور، مشروع القرار المتعلق بنساء الشعوب الأصلية باعتبارهن عناصر فاعلة في القضاء على الفقر والجوع (E/CN.6/2012/L.6)، الذي اعتمدته لجنة وضع

المرأة في دورتها السادسة والخمسين. وأضافت أن القرار يوفر مثالا للممارسة الجيدة نظرا إلى أن نساء الشعوب الأصلية في مختلف الوفود قد أجرين المفاوضات بشأن النص النهائي.

٥٠ - وقالت إن المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية يتيح الفرصة كاملةً لدعم حقوق الشعوب الأصلية وتنفيذ الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ورأت أنه يجب تكريس مبادئ هذا الإعلان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واستعداداً للمؤتمر العالمي، سيُعقد اجتماع في مكسيكو في نيسان/أبريل ٢٠١٤ يضم الحكومات وممثلي الشعوب الأصلية، من أجل تحديد العناصر التي ينبغي إدراجها في وثيقة المؤتمر الختامية. وأضافت أن الشعوب الأصلية قدمت توصياتها للمؤتمر العالمي أثناء المؤتمر التحضيري العالمي للشعوب الأصلية، وأنه يتعين الآن على الدول الأعضاء أن تحذو حذوها، بالتشاور مع ممثلي الشعوب الأصلية.

٥١ - السيدة داغر (لبنان)، نائبة الرئيس، ترأست الجلسة.

٥٢ - **السيد ريتامال روبيو** (شيلي): قال إن حكومته وضعت سياسة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بالتركيز على الثقافة والتعليم والتنمية، مع الحفاظ على مفاهيم الهوية والتشاور والمشاركة. وأضاف أن مسألة التشاور مع الشعوب الأصلية ومشاركتها في الحياة الوطنية واعتماد تدابير في هذا الصدد تشكل أولوية من أولويات الحكومة. وقد أظهر تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية (رقم ١٦٩) ضرورة أن تكفل الدولة فعالية جميع السياسات والتدابير والصكوك واتساقها مع احتياجات الشعوب الأصلية. وقد وُضع صك للتشاور مع الشعوب الأصلية بعد عمل مكثف استمر ثلاث سنوات وشمل إسهامات من زعماء ومنظمات الشعوب الأصلية. وفي المستقبل، ستتألف جميع عمليات التشاور من ست مراحل وستشمل مواعيد نهائية أطول لتتيح للشعوب الأصلية المزيد من الوقت لتحليل التدابير المطروحة. وقال إنه لم يجر التوصل بعد إلى اتفاق بشأن جميع الجوانب، ولكن حكومته ستواصل جهودها للتغلب على الخلافات. وذكر السيد روبيو أن الإنجاز الرئيسي للمفاوضات بشأن صك التشاور يتمثل في إقامة حوار دائم، وهو ما ينبغي أن يساعد على استعادة الثقة فيما بين الشعوب الأصلية والدولة وسائر المجتمع.

٥٣ - وقال إنه لو لم تُتخذ تدابير حكومية عاجلة، لكانت لغات الشعوب الأصلية في شيلي عرضة للاندثار. وتمشياً مع الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بدأ نشر برنامج مدرسي في عام ٢٠١٠ لكفالة تنمية الشعوب الأصلية في ظل احترام حقوقها وتقاليدها وثقافتها وهويتها. وفي إطار البرنامج، يجب على جميع المدارس التي تشمل نسبة ٢٠ في المائة أو أكثر من الطلاب المنتمين إلى الشعوب الأصلية أن توفر منهاجاً خاصاً بلغة الشعوب الأصلية يقوم بتدريسه فرد من أفراد الشعوب الأصلية المعنية. وفي إطار النظام الوطني، أُنشئت ثلاثة بيوت جامعية جديدة لطلاب شعوب أيمارا وكيتشوا وأتاكامينيو في شمال شيلي. وتم اتخاذ تدابير أخرى لصون تراث الأسلاف في مجالات الموسيقى والرياضة والألعاب والطب.

٥٤ - ومضى السيد روبيو يقول إن حكومته أنشأت آليات شفافة لتسليم الأراضي إلى الشعوب الأصلية. وتم شراء الأراضي ووضع قائمة بمجتمعات الشعوب الأصلية على أساس معايير موضوعية، مثل المدة التي ظلت فيها تلك الشعوب تطالب بالأراضي. ومنذ عام ٢٠١٠، جرى تسليم أكثر من ٤٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي إلى مختلف المجتمعات المحلية. وأُوليت العناية لتفادي تشريد المجتمعات المحلية أو فصلها، وتم خفض فترة الانتظار لتسليم الأراضي من ٢٠ عاما إلى ٥ أعوام.

٥٥ - **السيد لاسو مندوزا** (إكوادور): قال إن النظرة العالمية السائدة وحقوق الشعوب الأصلية في إكوادور مكرسة في الدستور، وإن الخطة الوطنية للعيش الكريم تعترف بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية. وأضاف أن حكومته تعمل على تعزيز الهوية الوطنية على أساس التنوع وتعدد الثقافات. وقد عملت على تشجيع التعليم المتعدد الثقافات واستعادة وتعزيز الأصول الثقافية. وسعياً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قامت بتنفيذ برنامج للتنمية والتنوع الثقافيين لتخفيف حدة الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي، وخطة وطنية لمكافحة العنصرية والاستبعاد الاجتماعي، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا التمييز وأسباب تأثيره في نساء وفتيات الشعوب الأصلية أكثر من تأثيره في الفئات الأخرى.

٥٦ - وأضاف أن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تُظهر وجود فجوات تاريخية بين الشعوب الأصلية وبقية السكان في إكوادور. ففي عام ٢٠٠٦، كانت نسبة ٣٠ في المائة فحسب من نساء الشعوب الأصلية قد تلقين الرعاية التي يقدمها الأفراد المختصون عند الوضع، مقارنةً بالمتوسط الوطني البالغ ٧٤ في المائة. وقال إن الحكومة تسعى إلى تغيير نموذج الإدارة الصحية وتكييفه مع الواقع القائم في دولة متعددة القوميات والثقافات، مثلاً من خلال توفير غرف للولادة بمواصفات مناسبة من الناحية الثقافية في المقاطعات التي تشمل أعداداً كبيرة من أفراد الشعوب الأصلية وأفراد الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي.

٥٧ - وأضاف أنه جرى تعيين أول امرأة من الشعوب الأصلية في البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة، وجرى على مدى السنتين الماضيتين اختيار أكثر من ٥٠ رجلا وامرأة من الشعوب الأصلية ومن أصول أفريقية للعمل في السلك الدبلوماسي. وقال إنه يتعين مع ذلك بذل المزيد من العمل لتصحيح أوجه عدم المساواة القائمة بين الشعوب الأصلية وبقية السكان.

٥٨ - واختتم كلامه قائلا إن وفود إكوادور وبوليفيا والسلفادور والمكسيك قدمت، بدعم من المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والمنتدى الدولي لنساء الشعوب الأصلية، مشروع القرار المتعلق بنساء الشعوب الأصلية باعتبارهن عناصر فاعلة في القضاء على الفقر والجوع (E/CN.6/2012/L.6)، المعتمد في الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة. وقال إن وفد بلده قد ساهم أثناء دورة المنتدى الدائم، المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٣، في المناقشة بشأن قضايا الصحة والتعليم والثقافة. وبدعم من الوفد الأسترالي والشبكة القارية لنساء الشعوب الأصلية في الأمريكتين، قام بتنظيم مناقشة متعلقة بالشباب من منظور متعدد الثقافات ومتعدد الأجيال. ورأى السيد مندوزا أن المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية سيتيح الفرصة للدول من أجل تعزيز تنفيذ الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية في تشريعاتها الوطنية. وقال إن حكومته تقوم بذلك بالفعل، وفقا للدستور، ولكن لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة في هذا الصدد. ورأى أن العملية التي تقوم حكومته بتنفيذها مع القوميات والشعوب الأصلية في إكوادور، ومن أجلها، تشكل جزءا أساسيا لا رجعة فيه من عملية إصلاح الدولة.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٢:٢٥.